المقدمة:-

يعتبر السودان احد اكبر الدول العربية والافريقية امتلاكا للثروة الحيوانية وتتوفر فيه اكبر الامكانيات اللازمة لتطور هذه الثروة الي افاق رحبة تجعلها احدي اهم الثروات علي الاطلاق .

حيث الموقع المتميز للسودان ومناخه المتنوع وكبر مساحته سببا رئيسا في تنوع ثروته الحيوانية وتوزيعها بالقطر .

ويشكل الضأن والابقار والابل من اهم الانواع التي تساهم بقدر كبير في دفع عجلة التنمية في البلاد مما توفره من عملات صعبة لخزينة الدولة وذلك من خلال صادرات الماشية واللحوم التي تاتي في المرتبة الثانية من حيث العائد الاقتصادي للقطاعات المختلفة وكذالك تحتل الحيوانات الزراعية مكانآ متميزآ في مشروعات الإنسان الحيوانية وذالك للدور الهام الذي تلعبه في تحويل مواد خام كاالمراعى والاعشاب والحشائش ومخلفات المزارع والمطاحن وبعض المصانع أو مواد فائضة عن حاجة الإنسان كاالبن واللحم والصوف.

إن استمرار الزيادة في عدد السكان مع إرتفاع مستوى المعيشة يتطلب زيادة الإنتاج من وحده الحيوان ومن وحدة الارض في سبيل توفر الاحتياجات الرئيسية من الغذاء ،وفي الحالة يمكن تنمية الإنتاج الحيواني وذالك برفع الكفاءة الإنتاجية للحيوانات باالتغلب على عوامل تبديد الإنتاج سواء كانت هذه العوامل تمثل جانب نقص الغذاء أو الإصابة باالأمراض.

وكذالك نجد أن قطاع الثروة الحيوانية له أهمية إقتصادية وإجتماعية كبيرة جدا باالنسبة للسكان في السودان .

يساهم هذا القطاع بحوالي 22%من جملة الناتج الإجمالي المحلي ،وكذالك 22%من جملة الصادرات في السودان.

ويوفر هذا القطاع سبل العيش لنسبة كبيرة من سكان السوان تصل حوالي 75%.

وتعتبر مصدر دخل رئيسي وتوفير سبل العيش الكريم من هذا القطاع.

وكذالك السواد الأعظم من السكان يتعاملون في دائرة الإنتاج الحيواني بصادراته وخدماته المختلفة في المجتمعات التقليدية التي تعتبر فيه الثروة الحيوانية مقياسا للثراء والمكانة الاجتماعية.

كما انها تمثل خط امان من الفقر ونقطة إرتكاز لاحتمالات فشل المحصول الزراعي او حالات التقلبات الاقتصادية كالتضخم .

كما انها تعد افضل مجالات الاستثمار واهم أوعية الإذخار ،لقد حدثت خلال العشر السنوات الماضية طفرة كمية ونوعية في الانتاج .

وكذلك في الصادرات من الحيوانات الحية ومن المنتجات الحيوانية.

أهمية البحث:-

تاتي أهمية البحث فى ان قطاع الثروه الحيوانية يلعب دورا هاما فى تحقيق الأمن الغذائى.

وكذالك مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 22% ومساهمته في الصادرات الزراعية بنسبة 22% وأيضآ يساهم في تشغيل سكان الريف بنسبة 80%.

وكذالك يمتاز هذا القطاع باالحيوية والنشاط والطاقة المتجددة مما يؤهله أن يكون دعامة للإقتصاد الوطني في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.

وبهذه النسبة العالية من قطاع الثروه الحيوانية والذي يمكنه أن يدعم الناتج القومي الإجمالي .

وكذالك مساهمته في ميزان المدفوعات وجلب العملات الصعبة لخزينة الدولة.

مشكلة البحث:-

- تعد الصادرات أحد أهم محاور التنمية الإقتصادية للدول النامية حيث تأتي عملية التصدير عندما تصل المنتجات المحلية إلي الفائض عن الإستهلاك المحلي ليتم تسويقها خارجيا لإتاحة الفرص لإستيراد بعض السلع،مما يؤدى إلى إستمرار عملية التنمية وتوفير النقد ورفع المستوى المعيشى وهذا له دور رئيسى فى عملية النمو والتطور.

- يمثل موقع السودان الجغرافى وإرتباطاته التجارية والإقليمية باالدول العربية ودول الكوميسا من العوامل التي قد تحفز عمليات صادراته خاصية الماشية .

- رقم أهمية هذا القطاع الحيوي إلا أنه لم يكن هناك الإهتمام الكافي بهذا القطاع.

- عدم توفر البنى التحتية اللازمة للنهوض بهذا القطاع

أهداف البحث:-

- يهدف البحث بصورة أساسية إلي دراسة وتحليل حال صادرات الثروه الحيوانية (الماشية) ويتناول الاتي:-

- معرفة الكميات المصدرة من الماشية السودانية خلال الفترة من 2000-2010م.

- العوامل المؤثرة على كمية الصادر من الماشية .

- المشاكل والمعوقات التي تواجه الثروه الحيوانية وتحديدها وكيفية التعامل معها ووضع الحلول المناسبة لتفاديها .

- إستخلاص بعض التوصيات والمخترحات في قطاع الثروه الحيوانية ،وإختراح بعض الدراسات المستقبلية لهذا القطاع .

فروض البحث:-

- تعتبر صادرات الثروه الحيوانية (الماشية) ذات مصدرللعملات الأجنبية الصعبة للإقتصاد السوداني.

- أن هناك تذبذب في الكميات المحددة من صادرات الثروه الحيوانية .

- تعاني الثروه الثروة وصادراتها عددا من المشاكل والمعوقات .

منهجية البحث:-

يعتمد هذا البحث علي بيانات السلاسل الزمنية لصادرات الماشية خلال الفترة(2000-2010) ويتم تحليلها بواسطة التحليل الوصفي وبرامج التحليل الإحصائي.

هيكل البحث:-

هيكل البحث يحتوي علي:-

- الفصل الأول :-

- المقدمة

- أهمية البحث

- مشكلة البحث

- أهداف البحث

- فروض البحث

- منهجية البحث

- هيكل البحث

الإطار النظري:

تمثل الثروة الحيوانية أحد الدعامات المهمة للإقتصاد القومي لأنها مورد متجدد لا ينضب.

ويمتلك السودان ثروه تعتمد علي قاعدة إنتاج راسحة ،وبيئة رعوية سليمة ومعافاه تمكنها من تحقيق الأمن الغذائي ،إضافة إلي مساهمتها في الصادرات وباالتالي دعم الإقتصاد القومي فضلآ عن مساهمتها في زيادة الدخل ،ومكافحة الفقر ،وتحقيق الإكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والبيضاء .

يحتل السودان مركزآ متقدمآ من ناحية تعداد الثروه الحيوانية ويعد من أهم سبع دول في العالم من حيث تعداد الأبقار والضأن والماعز والثاني في الإبل.

ووفق تقديرات وزارة الثروة الحيوانية والسمكية وتقدير بنك السودان المركزي فإن جملة الثروه القومية تبلغ (104.3) مليون رآس تمثل الأبقار منها (29.6)مليون رآس بمتوسط زيادة سنوية (7%) والضأن (39.3) مليون رآس بمتوسط زيادة سنوية (8%) والماعز (30.5) مليون رآس بمتوسط زيادة سنوية (4%) والإبل (4.7) مليون رآس بمتوسط زيادة سنوية (2.3%).

مساهمة الثروه الحيوانية في الإقتصاد السوداني :-

إن أفضل مقياس شائع يتم الإستشهاد به لقياس أهمية أي قطاع إقتصادي أو صناعي هو حجم مساهمته في إجمالي الناتج القومي.

من هذا المنظور تكشف الحسابات القومية الرسمية في السودان عن أهمية المساهمة الكبيرة التي دفعت بها الثروه الحيوانية في الإقتصاد القومي .

ويشتمل إجمالي الناتج القومي للقطاع الزراعي في السودان علي المحاصيل الزراعية ،الثروه الحيوانية ،الأسماك،وإنتاج قطاع الغابات ،بإستخدام الإحصاءات الرسمية التي تم تجميعها.

ويتميز السودان بقطيع قومي يربو علي (107) مليون رآس (2017) .

تبلغ مساهمة الثروه الحيوانية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بنسبة 20%

وتقدر مساهمتها بحوالي 25%من الصادرات غير البترولية .

وتدر الثروه الحيوانية إيراد

ات باالعملة الصعبة للخزينة من تصدير الماشية ،واللحوم ،والجلود.

ويعتبر قطاع الثروه الحيوانية من أكبر القطاعات الفرعية في الإقتصاد الوطني السوداني .

كما يعد مساهم متنامي في مجال الصادرات .

يجدر باالذكر أن الجزء الأكبر من كل الإنتاج من القطاع الرعوي الذي ربما يصل إلي 90% تقريباً،ورغم عدم معرفة أي شخص لهذا الناتج فإنه يأتي من صغار المالكين المنتجين والبدو الرحل.

ولحد كبير فإن الإقتصاد السوداني مبني علي مزيج من الإنتاج الحيواني المترحل والإنتاج المستقر الرعوي باالإضافة إلي الإنتاج الزراعي والرعوي وذالك عن طريق الأسر التي تمارس الزراعة والرعي معآ في كل ولايات السودان وأقاليمه تقريباً .

وعليه فإنه من الضروري علي صناع السياسة إدخال الرعي ضمن السياسات الإقتصادية والإعتراف بمركزيته في إقتصادهم وإتخاذ الخطوات العملية التي ترمي لدعم قطاع الثروه الحيوانية .

جدول يوضح مساهمة الثروه الحيوانية في الناتج الإجمالي حتى عام (2015):-

العام	نسبة المساهمة%
2000	18.3
2001	21.8
2002	21.8
2003	20.9
2004	20.8
2005	20.4
2006	19.4
2007	17.8
2008	16.3
2009	17.1
2010	16.9
2011	20
2012	20

2013	20
2014	20
2015	20

المصدر:وزارة الثروه الحيوانية

البيانات أعلاه تمثل نظرة تاريخية لمساهمة الثروه الحيوانية في الإقتصاد السوداني

والميزان التجاري من خلال دفع عجلة الصادرات باالعملة الصعبة .

ونلاحظ عملية التذبذب صعوداً وهبوطاً لمساهمة الثروه الحيوانية بعد دخول البترول كمسيطر علي عملية الصادر بل وأخذت مساهمة قطاع الثروه في التناقص من العام (2004-2010م).

وأخيراً بدآنا نلاحظ الزيادة والتنامي المطرد بعد إنفصال الجنوب وحروج البترول من قائمة الصادرات حيث وجد القطاع الإهتمام وإستشعر أهميته وذالك بدحول أسواق جديدة ونمو الطلب المتزايد عليه داخلياً وخارجياً بل جعل في أولويات إهتمام الدولة للميزة النسبية له في السودان .

أهمية الثروه الحيوانية :

1-إنها مصدر دخل للآسر الريفية وآسر الرعاه جيث تمدهم بكل إحتياجاتهم من اللحوم والآلبان والبيض وصيد الأسماك .
2- إنها تمد كل سكان السودان بإحتياجاتهم من سلعة اللحوم وبذالك تحقق الإكتفاء الذاتي من سلعة اللحوم .
3- تساهم بقدر كبير في سد إحتياجات البلد من الألبان مما يقلل من تكلفة إستيراد الألبان المجففة .
4- مصدر للعمالة حيث تستوعب الثروه الحيوانية أعداد كبيرة من العمالة اليدوية والفنية من أطباء بيطريين وأخصائيي إنتاج حيواني ورعاه.
5- مصدر مهم لجلب العملات الصعبة للبلاد وذالك عن طريق تصدير الحيوانات الحية والجلود واللحوم .
6- إنها عنصر مهم لتحويل المحلفات الزراعية مثل سيقان القمح والذرة والمخلفات الصناعية مثل: (الأمباز، والردة ،والمولاص) إلي منتجات حيوانية ذات قيمة غذائية عالية جداً .

7- مصدر للسماد العضوي حيث يستعمل الروث ومخلفات الدواجن والأسماك كسماد.
8- تجعل العلاقة بين الإنتاج الحيواني والإنتاج الزراعي علاقة تكاملية حيث تمد الزراعة الحيوان بإحتياجاته من أعلاف الغذاء، ومخلفات حصاد، وغلال ،بينما يمد الحيوان النبات باالسماد العضوي.
9-أيضاً يستخدم الحيوان في خدمة (العمليات الفلاحية للحراثة)
والسودان من أغني البلاد العربية والأفريقية من حيث الثروه الحيوانية مما يساعد علي إرتفاع معدلات النمو في هذا المجال.

المشاكل والمعوقات التي تواجه صادرات الثروة الحيوانية في السودان :-

تاثرت الثروة الحيوانية خلال الأعوام السابقة بعدة مشاكل كادت أن تعصف بهذا القطاع الذي يعتبر من أكبر وأهم القطاعات الإقتصادية في البلاد:-

1-إنتشار حمى الوادي المتصدع.

2-إحتكار صادرات الثروة الحيوانية إلي مؤسسات بعينها (إحتكار المؤسسات السعودية).

3- إصدار وزارة الزراعة السعودية بإيقاف الصادر من السودان إلي حين الإلتزام من وزارة الثروة الحيوانية بتأهيل محجري الكدرو وبورتسودان وفق مواصفات عالمية.

4- إلتزام الوزارة بإشتراطات المملكة العربية السعودية ووزارة المالية بتوفير المبالغ المطلوبة بسير العمل في المحاجر .

5- قلة رآس المال وضعف المنافسة الحرة في الاسواق أبعد المصدريين من سوق الماشية.

6- دور ومجهودات التجارة الخارجية في فتح أسواق لصادرات الماشية وتنشيط سلع الصادر.

7- دور البنوك العاملة في مجال الثروه الحيوانية وتنمية الصادرات في تمويل الصادرات وإعداد الدراسات عن الأسواق وإحتياجاتها الفعلية.

8- دور إتحاد الرعاه في فتح ودعم أسواق الصادر ودراسة مشاكل الإنتاج مع الجهات المختلفة لإيجاد الحلول.

9- إستعداد المصدرين لتنفيذ صفقات الصادر باالسرعة المطلوبة من حيث التمويل وزمن وجوده.

10- عدم توفير البواخر لنقل المواشي من ميناء بوتسودان إلي جده وشركات مساهمة.

11- تأثر قطاع صادرات المواشي بدخول بعض دول شرق أفريقيا في مجال تصدير المواشي للمملكة العربية السعودية.

12- أسباب ضعف المنافسة في السوق العالمي .

13- إرتفاع تكلفة الإنتاج.

14- ضعف البنية التحتية لمؤسسات الصادر.

15- تعدد الرسوم والضرائب.

16- غياب مؤسسات متخصصة في مجال الصادرات الحيوانية.

17- الممارسات الضارة للصادر في الداخل والخارج والمضاربات.

18- تنفيذ وتمويل البحوث والمشاريع التنموية لزيادة الصادر.

19- دور القطاع الخاص في البحث العلمي وإدخال تقانات حديثة لترقية الصادرات الحيوانية .

بعض المقترحات والتوصيات لزيادة مساهمة قطاع الثروه الحيوانية في الإقتصاد القومي:-

-زيادة الإنتاج الحيواني والإنتاجية وتوجيه الإنتاج للتصدير وذالك من خلال عمل تعداد تعداد حيواني شامل للأنواع المختلفة في السودان وتبني مناطق خالية من الأمراض ،تحديث نمط تربية الحيوان باالسودان وذالك بإتباع سياسة التربية الحديثة للحيوانات عبر تشجيع المسورات الرعوية القائمة ،الإهتمام باالمراعي وذالك بإعمار المراعي

المتدهوره والحفاظ علي المراعي القائمة باالتقنين وفتح المسارات للرحل ودعمها باالخدمات المتكاملة ،الإهتمام بصناعة الأعلاف من المخلفات الصناعية ،البحوث التطبيقية إضافة إلي رفع مستوى المسالخ الموجودة وإيجاد مسالخ أخرى باالمواصفات العالمية لتنتج أكثر من منتج (الهرمونات والإنزيمات)

- دعم القدرة التنافسية لصادرات الثروه الحيوانية في الأسواق العالمية:-

ويمكن أن يتم بإتباع النظم الإرشارية للمنتجين بغرض تغيير ثقافة المنتج من النظرة التقليدية إلي تخفيض العبء الضريبي وإلغاء الرسوم والجبايات غير القانونية عن قطاع الثروه الحيوانية ،إدخال الحيوان في الدورة الزراعية وخاصة في المشاريع ذات العائد الضعيف ،الإهتمام باالبنيات الأساسية في المركز والولايات من طرق وترحيل وخاصة تآهيل السكة حديد لتكون الناقل الأول لترحيل الماشية خاصة في مواسم الذروة من مناطق الإنتاج والتجمعات إلي موانى التصدير ،تنظيم القطاع التصديرى بإنشاء تنظيمات أكثر قوة وفاعلية لتحسن قدراته التنافسية لتجنب المضاربات باالسوق الداخلي والخارجي التي تؤدى إلي إغراق السوق.

وللمحافظة علي أسعار ورفع كفائة المصدرين لتحسين وتقوية موقفهم التفاوضى للسوق الخارجى للحصول علي أسعار مجزية ،وتوسيع قاعدة التمويل المحفز للصادر والمصدريين (قبل وبعد الشحن)،وتوسيع مظلة التأمين للصادر والمصديرين وحصيلة الصادر بعد مراجعة السياسات المتبعة في تنفيذ الصادر لتوفير الضمانات الكافية لإستعادة التمويل الممنوح للمصدر.

دعم وتحسين وتطوير مؤسسات الصادر :-

ويكون ذالك بتقديم الدعم اللوجستي لميناء سواكن بإعتباره معبر رئيسي لصادرات الثروة الحيوانية من عوامل تطور مؤسسات الصادر، مبادرة الدولة بتشجيع إنشاء مؤسسات وكيانات تجارية يكون هدفها الرئيسي تنمية الصادرات وحشد طاقات للمساركة في عملية التصدير يمكن أن يشارك فيها المصدرون والمنتجون ،ومراجعة سجلات الشركات المسجلة للصادر ووقف التعامل المستتر مع المصدر أو المستورد الأجنبي الذي أدى لتدهور تجارة المواشي وأضر كثيراً باالإقتصاد الوطني مع وضع معايير المصدر السوداني وفق مقدراته المالية وإمكانياته.

وقف دخول الأجانب بدون ضوابط السوق المحلي عن طريق وكلاء سودانيين يعملون نظير عمولة علي الرآس لأن ذالك أدى إلي خروج وتوقف العديد من المصدرين لضعف مقدرتهم المالية علي منافسة هؤلاء الأجانب بسبب عدم توفر التمويل .
التنسيق بين المعاهد المتخصصة لتأهيل وتدريب الكوادر علي إدارة الإستثمارات وتأهيلها في مجال التسويق للإطلاع بدور إستراتيجي في تنشيط التجارة إضافة إلي تدريب الكوادر البيطرية وتأهيلها لتقديم أفضل الرعاية البيطرية.

الإستثمارات والشراكات البيطرية :-

يمكن تطبيقه من خلال التركيز علي تطوير القطاع التقلدي بوضع إستراتيجية واضحة تستصحب الشراكات الخارجية لتطويره في مجال التمويل والتسويق وتحسين المراعي ورفع كفاءة الإنتاج الصناعي باالإستفاده من تجارب وخبرات بعض الدول التي غزت السوق العربي ،كاالبرازيل ،وإستراليا ،والنيرويج لإستقطاب إستثمارات وتأسيس شراكات إستراتيجية لإنشاء مشاريع مزارع رعوية حديثة ومشاريع إنتاج وتصنيع اللحوم بغرض الصادر وسط المستوردين والمصدريين ،إعفاء مدخلات الإنتاج الحيواني من الرسوم الجمركية والضريبية وكافة الرسوم الحكومية وتطبيقها دون الحاجة إلي الرجوع لجهات حكومية مع كل عملية،تبسيط إجراءات الإستفادة من الحوافز والإمتيازات ،إنشاء شركة مساهمة عامة متخصصة للتسويق لتسهيل تجارة المنتجات الحيوانية واللحوم والعمل علي إزالة كافة محددات التجارة العربية بين الدول العربية.

الباب الثالث

التحليل والمناقشة

Year	Cattle	Sheep	Gaots	Camel
2000	315	741242	201099	1.03E+07
2001		15417	13883	185500
2002	2655	1602638	53164	155710
2003	184	1315399	57639	88423
2004	750	1703562	101899	132602
2005	501	1271787	109650	131156
2006		1422209	102378	116184
2007	3658	615843	30290	85862
2008	1198	610832	14337	140757
2009	19265	1510996	104630	154477
2010	5130	1813926	120693	172196
2011	21056	2729134	162149	151208
2012	26145	3415739	162116	166240
2013	11202	3757363	197958	129647
2014	19.459	4539.955	318783	152.096
2015	45	5.459	445842	206
2016	99.7	396.7	275.7	225.5

المصدر :وزارة الثروه الحيوانية-مركز المعلومات

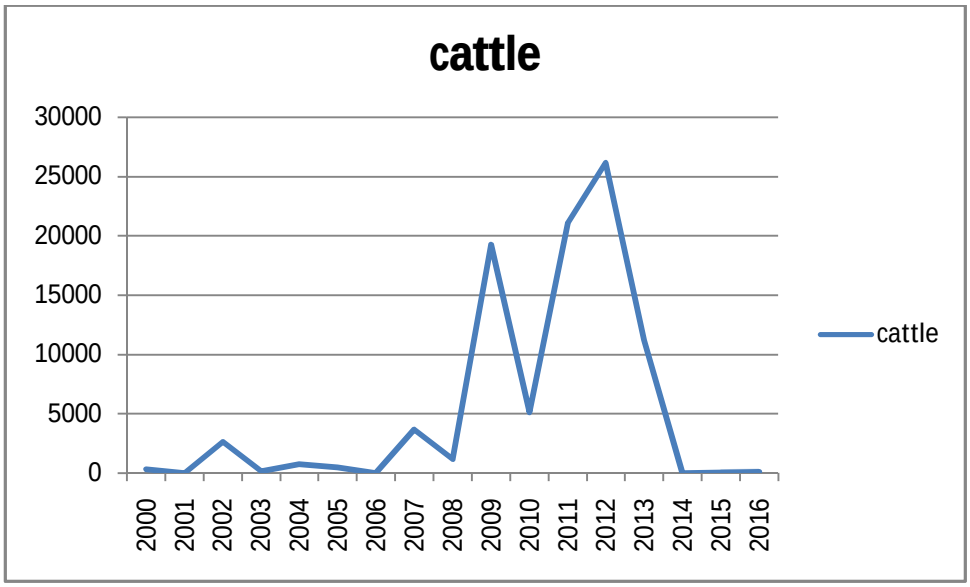

المصدر :الجدول رقم (2)

يلاحظ من خلال الشكل أن أعلى نسبة صادر كانت في عام (2014) حيث بلغت جملة الصادر (19.5)ألف رأس ، وأدنى نسبة صادر كانت في عام (2015) حيث بلغت جملة الصادر (458) ألف رأس ، وذلك نسبة لإرتفاع سعر الصرف .

حيث أن متوسط الصادر خلال هذه الفترة كان (10556) ، وإنحراف معياري (13311.7) ، ومعامل إختلاف (126.1)

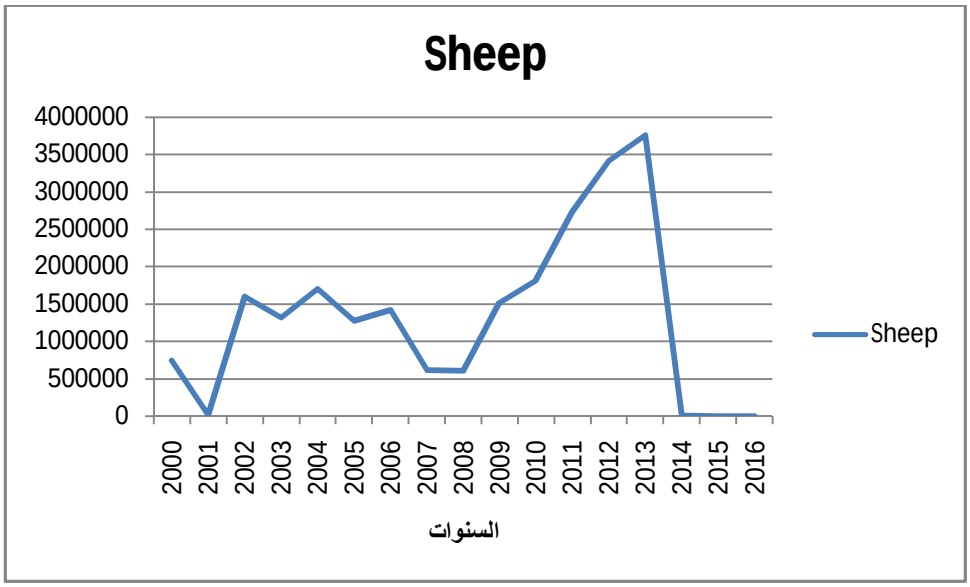

المصدر:الجدول رقم (2)

يلاحظ من خلال الشكل أن أعلى نسبة صادر كانت في عام (2015) حيث بلغت جملة الصادر (5.459) ألف رأس وذلك نسبة للأستقرار السياسي والأمني النسبي الذي شهده السودان مقارنة بالسنوات التي سبقتها .

وكذلك نسبة للحوجة الكبيرة التي أبدتها دول الخليج تجاه صادرات الثروة الحيوانية خاصة الضأن .

ونسبة لتحسسن العلاقة مع دول الخليج .

وكذلك نجد أن أدنى نسبة لصادرات الضأن كانت في عام (2002) حيث سجلت أدنى نسبة صادر (1602638) ألف رأس ، وذلك نسبة لتفشي حمى الوادي المتصدع .

حيث كان متوسط الصادرات خلال فترة الدراسة (1913483) ، وبمعدل إنحراف معياري (1563643.7) ، ومعامل إختلاف (81.7)

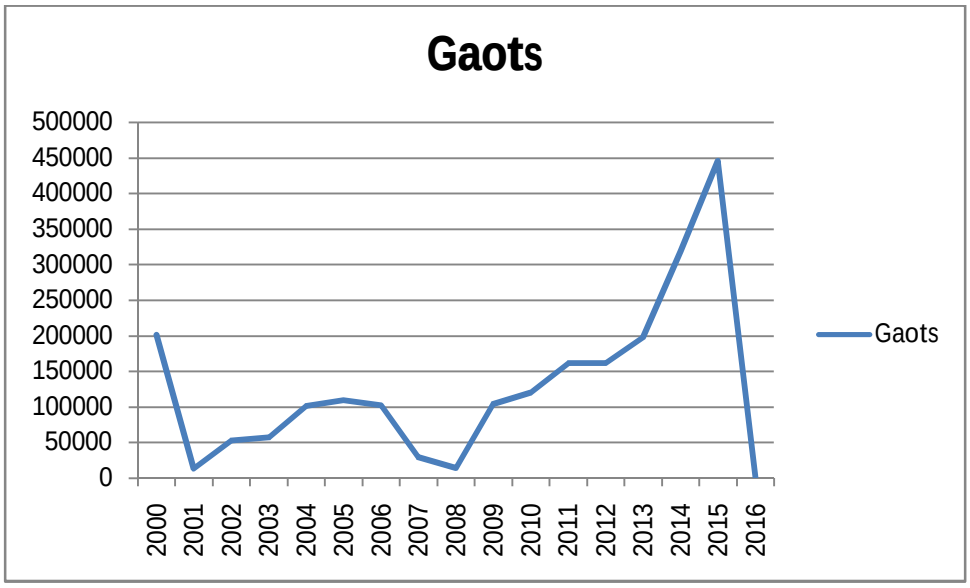

المصدر:الجدول رقم (2)

يلاحظ من خلال الشكل أن أعلى نسبة صادر كانت في عام (2016) حيث بلغت جملة الصادر (275.7) .

وكانت أدنى نسبة صادر في عامي (2002) و(2009) حيث بلغت نسبة الصادر في عام 2002 (53164) وفي 2009 كانت (104630) ، وذلك نسبة لتفشي مرض حمى الوادي المتصدع ،وتدهور المراعي الطبيعية في مناطق الإنتاج نسبة لظروف المناخ والنزاعات .

حيث أن متوسط الصادر خلال فترة الدراسة بلغ (129368.1) وبمعدل إنحراف معياري (1156372) ، ومعامل إختلاف (89.3)

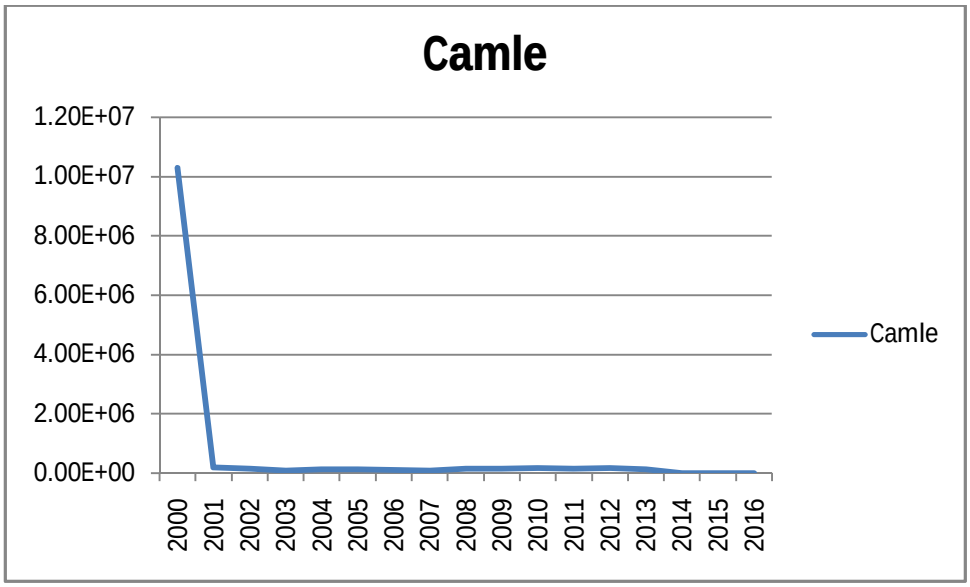

المصدر :الجدول رقم (2)

ويلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن أعلى نسبة صادر كانت في عام (2002) حيث بلغت نسبة الصادر (88423) ، ومن ثم تدهورت كمية الصادر في الأعوام التي تلته ، وذلك نسبة لإستقرار سعر الصرف في هذه الفترة .

ونجد أن أدنى نسبة صادر كانت في الفترة من (2003-2016) بنسب متقاربة .

حيث نجد أن متوسط الصادر خلال فترة الدراسة (733927.9) ، بمعدل إنحراف معياري بلغ (2467212.4) ، ومعامل إختلاف (336.1)

التوصيات:-

1- دعم وتحسين وتطوير مؤسسات الصادر
2- توعية ملاك الماشية بأهمية هذا القطاع ومساهمته في الدخل القومي ودخل الافراد
3- دراسة العوامل التي تؤثر علي كمية الصادر
4- إختراح بعض الدراسات المستقبلية لهذا القطاع

المصادر والمراجع:-

- الثروه الحيوانية في السودان د:محمد سليمان محمد
- اوراق عمل صادرة عن بنك السودان المركزي
- اوراق عمل لوزارة الثروه الحيوانية
- بنك السودان المركزي
- وزارة الثروه الحيوانية والسمكية-مركز المعلومات

-وزارة المالية والإقتصاد الوطني